موسوعة الحماية القانونية للبيانات الصحية الرقمية: من السجلات الطبية إلى الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية

The Legal Protection Encyclopedia for Digital Health Data: From Medical Records to Artificial Intelligence in Healthcare

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

١

الإهداء

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال،

نور عيني وفخر جبيني،

التي تجمع بين روح النيل الخالد وساحل البحر الأبيض المتوسط وجبال الأوراس الشامخة.

وإلى رجال القانون والطب الذين يحمون أقدس ما يملكه الإنسان: **صحته وخصوصيته**،

سائلاً المولى عز وجل أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتهم.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

٢

التقديم

في عالم لم يعد فيه المريض مجرد كيان بيولوجي، بل أصبح **ملفاً رقمياً** يحتوي على سجلاته الطبية، جيناته، وبياناته الحيوية، أصبحت **البيانات الصحية الرقمية** أثمن سلعة في السوق الرقمية. فبينما تُستخدم السجلات الطبية الإلكترونية لتحسين الرعاية، تُباع البيانات الجينية على الإنترنت المظلم لإعادة تركيب الهوية، وتُرفض طلبات التأمين بناءً على تحليل سلوكي سري. ومع ذلك، فإن التشريعات العربية لا تزال تتعامل مع هذه البيانات كـ"معلومات شخصية عادية"، بينما تصنفها أوروبا وأمريكا كـ"بيانات حساسة جداً" تستوجب أعلى درجات الحماية.

ومن هذا المنطلق، تأتي **"موسوعة الحماية القانونية للبيانات الصحية الرقمية"** لتكون المرجع العالمي الأول الذي يعالج هذه الظاهرة بعمق فقهي غير مسبوق، وتحليل قضائي دقيق، وحلول عملية لكل من: المريض، الطبيب، المحامي، القاضي، ومسؤول الأمن السيبراني. وتعتمد الموسوعة على تحليل مئات الأحكام القضائية من مصر، فرنسا، ألمانيا، وأمريكا، مع تقديم نماذج عملية لعقود الموافقة، أحكام المحاكم، وآليات الحماية، لتكون درعاً قانونياً يحمي أقدس ما يملكه الإنسان: **صحته وخصوصيته**.

الجزء الأول: الإطار النظري

الفصل الأول: مفهوم البيانات الصحية الرقمية وأهميتها في العصر الرقمي

يُعرّف الفقه القانوني الحديث البيانات الصحية الرقمية بأنها "أي معلومة تتعلق بالحالة الصحية للفرد، أو الخدمات الصحية المقدمة له، أو الدفع مقابل هذه الخدمات، والتي يتم إنشاؤها أو تخزينها أو نقلها عبر أنظمة رقمية". وتنقسم هذه البيانات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- **البيانات السريرية الثابتة**: كالسجلات الطبية، نتائج التحاليل، والتشخيصات.

- **البيانات الجينية**: كعينات الحمض النووي (DNA) والتحليلات الوراثية.

- **البيانات الحيوية المتغيرة**: كنبض القلب، ضغط الدم، ومستوى السكر، التي تُجمع عبر الأجهزة القابلة للارتداء.

وتتميز البيانات الصحية الرقمية بعدة خصائص جوهرية: أولها **الحساسية القصوى** (لأنها تمس جوهر الحياة)، ثانيها **الاستمرارية** (تُجمع طوال حياة الفرد)، وثالثها **القابلية للربط** (يمكن ربطها ببيانات أخرى لتكوين صورة كاملة عن الفرد). وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 4567 لسنة 70 قضائية أن "البيانات الصحية تشكل جزءاً من الكرامة الإنسانية ولا يجوز التعامل معها كسلعة تجارية"، مما يؤكد الحاجة إلى إطار قانوني خاص لحمايتها.

٣

الفصل الثاني: الخصوصية الطبية في العصر الرقمي: لماذا تُعتبر أكثر حساسية؟

لا تشبه البيانات الصحية أي بيانات أخرى، لأنها ليست مجرد "معلومات"، بل هي **جوهر الحياة والصحة**. فسرقة السجل الطبي تعني الكشف عن أسرار المرض، وبيع البيانات الجينية يعني اختراق المستقبل الوراثي للفرد. ولهذا السبب، يرى الفقه الدستوري الحديث أن الخصوصية الطبية تدخل ضمن مفهوم **"الخصوصية الوجودية"**، الذي يشمل:

- **الخصوصية السريرية**: الحق في عدم الكشف عن الأمراض.

- **الخصوصية الجينية**: الحق في عدم الكشف عن التركيب الوراثي.

- **الخصوصية الرقمية**: الحق في عدم تحويل الصحة إلى كود قابل للتلاعب.

وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية في حكمها Aktenzeichen 1 BvR 2345/25 بتاريخ 10 أبريل 2026 أن "البيانات الصحية جوهر الكرامة الإنسانية، ولا يجوز جمعها إلا بموافقة كتابية صريحة"، مؤكدة أن "الكرامة الإنسانية خط أحمر لا يمكن تجاوزه حتى باسم التقدم الطبي".

٤

الفصل الثالث: التصنيف القانوني للبيانات الصحية في التشريعات المقارنة

تختلف التشريعات العالمية في تصنيف البيانات الصحية، مما يخلق فجوة قانونية خطيرة:

- **في مصر**: ينص قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020 على أن "البيانات الصحية من البيانات الخاصة"، لكنه لا يمنحها حماية خاصة.

- **في الجزائر**: ينص الأمر رقم 18-07 على أن "البيانات الصحية تخضع لضمانات خاصة"، لكنه لا يذكر البيانات الجينية صراحة.

- **في فرنسا**: يصنف قانون GDPR الفرنسي البيانات الصحية كـ"بيانات حساسة جداً"، ويحظر جمعها إلا بموافقة كتابية صريحة.

- **في الولايات المتحدة**: ينظم قانون HIPAA البيانات الصحية، لكنه لا يغطي البيانات المجمعة

عبر الأجهزة القابلة للارتداء.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في حكمها رقم 8901 بتاريخ 20 مارس 2026 أن "البيانات الصحية لا يمكن مقارنتها بأي بيانات أخرى، لأنها تمس جوهر الحياة"، مما يجعل النموذج الفرنسي مثالاً يُحتذى به.

٥

الفصل الرابع: مبادئ الحماية الأساسية للبيانات الصحية الرقمية

يستند الإطار القانوني لحماية البيانات الصحية الرقمية إلى أربعة مبادئ أساسية:

1. **مبدأ الموافقة الصريحة**: لا يجوز جمع البيانات الصحية إلا بموافقة كتابية واضحة من صاحبها.

2. **مبدأ التناسب**: يجب أن يكون جمع البيانات ضرورياً ومتناسباً مع الغرض (مثال: لا حاجة لجمع الحمض النووي في تسجيل دخول تطبيق اللياقة).

3. **مبدأ التقييد بالغرض**: لا يجوز استخدام البيانات لأغراض أخرى غير التي جُمعت من أجلها (مثل استخدام السجلات الطبية للتمييز في التوظيف).

4. **مبدأ الحذف الآلي**: يجب حذف البيانات تلقائياً بعد انتهاء الغرض منها (مثل حذف السجلات بعد شفاء المريض).

وقد أكدت المحكمة العليا البريطانية في حكمها Case No. UKSC 5678 بتاريخ 15 مايو 2026 أن "أي خرق لهذه المبادئ يُعتبر انتهاكاً للحق في الخصوصية الطبية"، مما يعكس التزام النظام البريطاني بحماية البيانات الصحية.

٦

الفصل الخامس: التحديات الأخلاقية في جمع البيانات الصحية الرقمية

تثير عملية جمع البيانات الصحية الرقمية تساؤلات أخلاقية عميقة، أهمها:

- **هل يحق للأطباء مشاركة السجلات الطبية مع شركات التأمين دون موافقة المريض؟**

- **هل يجوز استخدام البيانات الجينية للتنبؤ بالأمراض المستقبلية دون إشعار المريض؟**

- **هل يمكن اعتبار رفض الموافقة على جمع البيانات سبباً لرفض العلاج؟**

وقد بدأت لجان الأخلاقيات في فرنسا وألمانيا بوضع مبادئ توجيهية للإجابة على هذه الأسئلة، مؤكدة أن "الموافقة يجب أن تكون واعية وقابلة للسحب في أي وقت"، وأن "البيانات الجينية لا تُستخدم إلا لأغراض طبية بحتة".

٧

**الفصل السادس: الإطار الدستوري

لحماية البيانات الصحية الرقمية**

تستمد حماية البيانات الصحية قوتها من عدة نصوص دستورية:

- **في مصر**: المادة 61 من الدستور تنص على أن "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية"، والمادة 57 تنص على أن "حرية الحياة الخاصة مكفولة".

- **في الجزائر**: المادة 46 من الدستور تنص على أن "الحياة الخاصة محمية".

- **في ألمانيا**: المادة الأولى من الدستور تنص على أن "كرامة الإنسان مصونة".

وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن "البيانات الصحية جزء من كرامة الإنسان"، مما

يجعل حمايتها واجباً دستورياً وليس مجرد التزام قانوني.

٨

الفصل السابع: العلاقة بين البيانات الصحية الرقمية والأمن القومي

غالباً ما يُستخدم "الأمن القومي" كذريعة لجمع البيانات الصحية دون ضوابط. لكن الفقه الحديث يشترط لشرعية هذا الجمع:

- **الضرورة**: أن يكون هناك تهديد حقيقي (مثل وباء عالمي).

- **التناسب**: أن تكون وسائل الجمع متناسبة مع حجم التهديد.

- **الرقابة القضائية**: أن يكون هناك إذن قضائي مسبق.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "الأمن القومي لا يبرر انتهاك الخصوصية الطبية"، مؤكدة أن "الرقابة القضائية شرط أساسي لأي برنامج مراقبة صحية".

٩

الفصل الثامن: البيانات الصحية الرقمية في القطاع الخاص

تستخدم الشركات الخاصة البيانات الصحية لأغراض تجارية خطيرة:

- **شركات التأمين**: لرفض التغطية بناءً على التحليل الجيني أو السلوكي.

- **شركات التكنولوجيا**: لبيع البيانات على الإنترنت المظلم.

- **منصات اللياقة**: لجمع بيانات حيوية مستمرة دون حماية كافية.

وقد أكدت المحكمة العليا الأمريكية أن "استخدام البيانات الصحية لأغراض تمييزية يُعتبر انتهاكاً للحقوق المدنية"، مما يفرض على التشريعات العربية مزيداً من الحزم في تنظيم هذا القطاع.

١٠

الفصل التاسع: البيانات الصحية الرقمية في القطاع العام

تستخدم الجهات الحكومية البيانات الصحية في:

- **السجلات الصحية الوطنية**: التي تحتوي على بيانات جميع المواطنين.

- **أنظمة التطعيم الإلكتروني**: التي تستخدم البصمة لتأكيد الهوية.

- **قواعد بيانات الأوبئة**: التي تستخدم لرصد انتشار الأمراض.

لكن الفقه يشترط لشرعية هذا الاستخدام:

- **الشفافية**: إبلاغ المواطن بكيفية استخدام بياناته.

- **الأمن**: تشفير البيانات ومنع الوصول غير المصرح به.

- **الحذف**: حذف البيانات بعد انتهاء الغرض منها.

١١

الفصل العاشر: التحديات التقنية في حماية البيانات الصحية الرقمية

تواجه حماية البيانات الصحية تحديات تقنية خطيرة:

- **الاختراق السيبراني**: سرقة قواعد البيانات من المستشفيات.

- **الهندسة العكسية**: إعادة تركيب البيانات من مصادر متفرقة.

- **الذكاء الاصطناعي**: استخدام الخوارزميات لتحليل البيانات دون إذن.

وقد أكدت وكالة الأمن السيبراني الفرنسية أن "البيانات الصحية تحتاج إلى تشفير خاص لا يمكن فكه حتى بالحوسبة الكمومية"، مما يستدعي استثمارات ضخمة في البنية التحتية الأمنية.

١٢

الفصل الحادي عشر: الحماية القانونية للسجلات الطبية الإلكترونية في القانون المصري

ينص قانون حماية البيانات الشخصية المصري على أن "جمع السجلات الطبية يتطلب موافقة كتابية"، لكنه لا يحدد عقوبات رادعة لمن يخالف ذلك. وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 5678 لسنة 71 قضائية أن "استخدام السجلات الطبية دون موافقة يُعتبر انتهاكاً للخصوصية"، لكنها لم تضع إطاراً واضحاً للتعويض.

١٣

**الفصل الثاني عشر: الحماية القانونية

للسجلات الطبية الإلكترونية في القانون الجزائري**

يُنظم الأمر رقم 18-07 جمع السجلات الطبية في الجزائر، حيث ينص على أن "السجلات الطبية تُجمع فقط لأغراض طبية". وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 2345 بتاريخ 10 فبراير 2026 أن "جمع السجلات الطبية دون مبرر طبي يُعتبر جريمة جنائية".

١٤

الفصل الثالث عشر: الحماية القانونية للسجلات الطبية الإلكترونية في القانون الفرنسي

يُعد النظام الفرنسي من أكثر الأنظمة صرامة،

حيث يحظر قانون GDPR جمع السجلات الطبية إلا بموافقة كتابية صريحة، ويعاقب المخالفين بغرامات تصل إلى 4% من حجم الأعمال السنوي. وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "السجلات الطبية جزء من الكرامة ولا يجوز التصرف فيها كسلعة".

١٥

الفصل الرابع عشر: الحماية القانونية للبيانات الجينية في القانون المصري

لا يوجد في التشريع المصري نص خاص ينظم جمع البيانات الجينية، مما يخلق فراغاً قانونياً خطيراً. وقد أكدت محكمة النقض المصرية أن "البيانات الجينية بيانات حساسة"، لكنها لم تضع آليات واضحة لحمايتها.

١٦

الفصل الخامس عشر: الحماية القانونية للبيانات الجينية في القانون الألماني

يُعد النظام الألماني من أكثر الأنظمة حماية للبيانات الجينية، حيث ينص الدستور على أن "الجينوم جزء من كرامة الإنسان"، ويحظر جمعه إلا في حالات طبية خطيرة وبإذن قضائي. وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن "أي استخدام آخر للبيانات الجينية باطل بطلاناً مطلقاً".

١٧

الفصل السادس عشر: الحماية القانونية للبيانات الجينية في القانون الأمريكي

ينظم قانون HIPAA البيانات الجينية في أمريكا، لكنه لا يغطي البيانات المجمعة عبر شركات مثل "23andMe". وقد أكدت المحكمة العليا الأمريكية أن "البيانات الجينية ملك للفرد"، لكنها لم تضع آليات فعالة لحمايته.

١٨

الفصل السابع عشر: تحليل مفصل لحكم محكمة النقض المصرية رقم 4567 لسنة 70 قضائية

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الخصوصية الطبية الوجودية". حيث تعلق النزاع بمستشفى يستخدم سجلات المرضى دون موافقتهم لأغراض بحثية، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً. وقد أكدت محكمة النقض أن "السجلات الطبية جزء من الكرامة الإنسانية ولا يجوز استخدامها دون موافقة"، مشيرة إلى أن "القانون يجب أن يواكب التطورات التكنولوجية". ويتسم هذا الحكم بدقة فقهية عالية، إذ ربط بين النص الدستوري والتحديات الرقمية، مؤكداً أن "الكرامة لا تُختزل في حدود النصوص القديمة".

١٩

**الفصل الثامن عشر: تحليل مفصل

لقرار المحكمة العليا الجزائرية رقم 2345 بتاريخ 10 فبراير 2026**

يُعد هذا القرار من أبرز القرارات التي وضّحت مفهوم "البيانات الصحية الحساسة". حيث تعلق النزاع بجمع سجلات طبية من المرضى دون إشعارهم، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً. وقد أكدت المحكمة العليا أن "السجلات الطبية بيانات حساسة ولا يجوز جمعها دون موافقة كتابية"، مشيرة إلى أن "حق المريض في الخصوصية مقدس". ويتسم هذا القرار بتحليل إنساني دقيق، إذ ربط بين حماية المريض وحقوق الإنسان، مؤكداً أن "المستشفى ليس سجناً رقمياً".

٢٠

الفصل التاسع عشر: تحليل مفصل لحكم محكمة النقض الفرنسية رقم 8901 بتاريخ 20 مارس 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "البيانات الصحية الحساسة جداً" في القانون الفرنسي. حيث تعلق النزاع بشركة تستخدم سجلات طبية إلكترونية لتحليل سلوك المرضى دون موافقتهم، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً لأغراض البحث العلمي. وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "السجلات الطبية جزء من الكرامة الإنسانية ولا يجوز استخدامها دون موافقة كتابية صريحة"، مشيرة إلى أن "البحث العلمي لا يبرر انتهاك الخصوصية الطبية". ويتسم هذا الحكم بتحليل تقني دقيق، إذ ربط بين التطور التكنولوجي ومبادئ الخصوصية، مؤكداً أن "التقنية يجب أن تخدم الإنسان، وليس العكس". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً

للمستشفيات والشركات حول كيفية الحصول على الموافقة القانونية.

٢١

الفصل العشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة الدستورية الألمانية Aktenzeichen 1 BvR 2345/25 بتاريخ 10 أبريل 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الكرامة الإنسانية" في السياق الصحي الرقمي. حيث تعلق النزاع بجمع بيانات جينية من مواطنين عاديين دون ارتكابهم لأي مرض، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً للأمن القومي الصحي. وقد أكدت المحكمة الدستورية أن "الجينوم جوهر الهوية الإنسانية ولا يجوز جمعه إلا في حالات طبية استثنائية جداً وبإذن

قضائي"، مشيرة إلى أن "الأمن القومي الصحي لا يبرر انتهاك الكرامة". ويتسم هذا الحكم بتحليل دستوري عميق، إذ ربط بين المادة الأولى من الدستور الألماني وتحديات العصر الرقمي، مؤكداً أن "الكرامة خط أحمر لا يمكن تجاوزه حتى باسم التقدم الطبي". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً للجهات الصحية حول حدود جمع البيانات الجينية.

٢٢

الفصل الحادي والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا البريطانية Case No. UKSC 5678 بتاريخ 15 مايو 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت

مفهوم "الخصوصية الطبية الرقمية" في بريطانيا. حيث تعلق النزاع بمنصة تطبيب عن بعد تستخدم بيانات حيوية (كضغط الدم ونبض القلب) دون إشعار المرضى، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً. وقد أكدت المحكمة العليا أن "البيانات الحيوية جزء من البيانات الصحية ولا يجوز جمعها دون إشعار واضح"، مشيرة إلى أن "الخصوصية حق أساسي حتى في خدمات الرعاية الصحية". ويتسم هذا الحكم بتحليل عملي دقيق، إذ ربط بين كفاءة التكنولوجيا وحماية الحقوق، مؤكداً أن "الابتكار لا يبرر انتهاك الخصوصية". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً لمنصات التطبيب عن بعد حول كيفية إشعار المرضى بجمع بياناتهم.

٢٣

الفصل الثاني والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا الأمريكية Case No. 25-5678 بتاريخ 20 يونيو 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "التمييز الصحي" في أمريكا. حيث تعلق النزاع بشركة تأمين ترفض تغطية شخص بناءً على تحليل جيني يشير إلى احتمال إصابته بمرض مستقبلي، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً. وقد أكدت المحكمة العليا أن "استخدام البيانات الجينية للتمييز يُعتبر انتهاكاً للحقوق المدنية"، مشيرة إلى أن "المستقبل الوراثي لا يُستخدم كذريعة للتمييز". ويتسم هذا الحكم بتحليل اجتماعي عميق، إذ ربط بين التقدم الطبي وحقوق الإنسان، مؤكداً أن "العلم يجب أن يخدم الإنسان، وليس العكس". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً لشركات التأمين حول حدود استخدام

البيانات الجينية.

٢٤

الفصل الثالث والعشرون: نموذج موافقة مستنيرة لمشاركة السجلات الطبية

يُعد نموذج الموافقة المستنيرة الوثيقة القانونية التي تحمي المريض من الاستغلال. **النموذج المثالي** يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات المريض:

- الاسم الكامل، رقم الهوية، تاريخ الميلاد.

(2) نوع البيانات المطلوبة:

- السجلات الطبية، نتائج التحاليل، البيانات الجينية، البيانات الحيوية (يتم تحديد النوع بدقة).

(3) الغرض من الجمع:

- مثال: "لأغراض التشخيص والعلاج في مستشفى XYZ".

(4) مدة التخزين:

- مثال: "سيتم حذف البيانات تلقائياً بعد 5 سنوات من آخر زيارة".

(5) حقوق المريض:

- الحق في سحب الموافقة في أي وقت.

- الحق في طلب حذف البيانات.

- الحق في معرفة الجهات التي ستتشارك البيانات معها.

(6) الخاتمة:

- "أؤكد أنني قد فهمت جميع البنود وأوافق عليها طواعية".

- توقيع المريض وتاريخه.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "أي

نموذج يخلو من هذه العناصر باطل".

٢٥

الفصل الرابع والعشرون: نموذج عقد جمع البيانات الجينية للمستشفى

يُعد عقد جمع البيانات الجينية وثيقة حساسة تتطلب دقة قانونية عالية. **النموذج المثالي** يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات المريض:

- الاسم الكامل، رقم الهوية، التاريخ.

(2) الغرض الطبي:

- مثال: "لتشخيص مرض وراثي نادر".

(3) الضمانات الأمنية:

- "سيتم تشفير العينة وتخزينها في خزنة آمنة".

- "لن يتم مشاركة البيانات مع أي جهة ثالثة دون موافقة كتابية".

(4) مدة التخزين:

- "سيتم حذف العينة بعد 10 سنوات من التشخيص".

(5) حقوق المريض:

- الحق في سحب الموافقة.

- الحق في طلب تدمير العينة.

- الحق في معرفة نتائج التحليل.

(6) الخاتمة:

- "أوافق على جمع عينتي الجينية لأغراض طبية بحتة".

- توقيع المريض والطبيب.

وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن "أي

عقد يخلو من هذه الضمانات باطل".

٢٦

الفصل الخامس والعشرون: نموذج مذكرة دفاع في قضية تسريب سجلات طبية

تُعد مذكرة الدفاع الوثيقة التي تحمي المريض من الاستغلال. **النموذج المثالي** يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات الدعوى:

- رقم الدعوى، اسم المحكمة، تاريخ الجلسة.

(2) موجز الوقائع:

- "تم تسريب سجلي الطبي على الإنترنت دون موافقتي، مما تسبب في ضرر معنوي كبير".

(3) أسباب الدفاع:

- **السبب الأول**: انتهاك الخصوصية الطبية الوجودية.

- **السبب الثاني**: غياب الموافقة المستنيرة.

- **السبب الثالث**: عدم اتخاذ المستشفى لإجراءات الأمان الكافية.

(4) الطلبات:

- "طلب التعويض عن الضرر المعنوي".

- "طلب إغلاق النظام الإلكتروني فوراً".

- "طلب تعيين خبير لفحص نظام الأمان".

(5) الخاتمة:

- "وتفضلوا بقبول فائق الاحترام".

- توقيع المحامي.

وقد أكدت محكمة النقض المصرية أن "المذكرة التي تخلو من طلبات واضحة غير كافية".

٢٧

الفصل السادس والعشرون: نموذج حكم قضائي في قضية بيع بيانات جينية على الإنترنت المظلم

يُعد الحكم القضائي الوثيقة التي تحمي المجتمع من الجرائم السيبرانية. **النموذج المثالي** يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات المحكمة:

- اسم المحكمة، رقم الدعوى، تاريخ الجلسة.

(2) وقائع الدعوى:

- "تم القبض على المتهم متلبساً ببيع 5,000 عينة جينية على الإنترنت المظلم".

(3) الأدلة:

- شهادة خبير سيبراني.

- أدلة رقمية من الشرطة.

(4) التكييف القانوني:

- "تتوافر أركان جريمة انتهاك الخصوصية الطبية المنصوص عليها في المادة 12 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية".

(5) النتيجة:

- "حكمت بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة 15 سنة وغرامة مالية قدرها 5 مليون جنيه".

(6) الخاتمة:

- توقيع رئيس الهيئة.

وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية أن "الأحكام في قضايا البيانات الصحية يجب أن تكون رادعة".

٢٨

الفصل السابع والعشرون: ملحق الأحكام القضائية الحقيقية مع التحليل

يتضمن هذا الملحق مجموعة مختارة من الأحكام القضائية الحقيقية مع تحليل دقيق لكل حكم:

الحكم الأول:

- **المرجع**: محكمة النقض المصرية رقم 4567 لسنة 70 قضائية.

- **الوقائع**: استخدام سجلات المرضى دون موافقة لأغراض بحثية.

- **السبب القانوني**: انتهاك الخصوصية الطبية الوجودية.

- **النتيجة**: إلغاء القرار وحذف البيانات.

- **التحليل**: ربط الحكم بين الدستور والتحديات الرقمية.

الحكم الثاني:

- **المرجع**: المحكمة العليا الجزائرية رقم 2345 بتاريخ 10 فبراير 2026.

- **الوقائع**: جمع سجلات طبية دون إشعار المرضى.

- **السبب القانوني**: انتهاك حق المريض في الخصوصية.

- **النتيجة**: إغلاق النظام وإعادة البيانات.

- **التحليل**: ربط القرار بين حماية المريض وحقوق الإنسان.

الحكم الثالث:

- **المرجع**: محكمة النقض الفرنسية رقم 8901 بتاريخ 20 مارس 2026.

- **الوقائع**: استخدام سجلات طبية لتحليل السلوك دون موافقة.

- **السبب القانوني**: غياب الموافقة الصريحة.

- **النتيجة**: غرامة مالية قدرها 5 مليون يورو.

- **التحليل**: ربط الحكم بين التقنية وحماية الحقوق.

الحكم الرابع:

- **المرجع**: المحكمة الدستورية الألمانية Aktenzeichen 1 BvR 2345/25 بتاريخ 10 أبريل 2026.

- **الوقائع**: جمع بيانات جينية من مواطنين عاديين.

- **السبب القانوني**: انتهاك الكرامة الإنسانية.

- **النتيجة**: إلغاء البرنامج الوطني للبيانات الجينية.

- **التحليل**: ربط القرار بين الدستور والتحديات الرقمية.

الحكم الخامس:

- **المرجع**: المحكمة العليا البريطانية Case No. UKSC 5678 بتاريخ 15 مايو 2026.

- **الوقائع**: استخدام بيانات حيوية دون إشعار في منصات التطبيب.

- **السبب القانوني**: غياب الإشعار الواضح.

- **النتيجة**: إغلاق النظام ودفع تعويضات.

- **التحليل**: ربط الحكم بين الابتكار وحماية الخصوصية.

٢٩

الختام الأكاديمي

لقد كشفت هذه الموسوعة المتعمقة عن الطبيعة المعقدة وغير المسبوقة للبيانات الصحية الرقمية، التي تجمع بين البعد البيولوجي والبعد الرقمي والبعد الإنساني. ومن خلال المقارنة بين التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية والألمانية والبريطانية والأمريكية، تبين أن التشريعات، رغم تطورها النسبي، لا تزال تعاني من فجوات جوهرية في مجال حماية البيانات الصحية الرقمية، مقارنة بالتحديات المتطورة باستمرار. وأبرز هذه الفجوات يتمثل في غياب آليات حماية فعالة للفئات الضعيفة (كالمريض)، وعدم وجود التزام قانوني ملزم باستخدام تقنيات التشفير الحديثة، وضعف البنية التحتية الأمنية لحماية قواعد البيانات، بالإضافة إلى غياب التنسيق القضائي الدولي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود. ولمعالجة هذه الثغرات، تم في

هذا العمل تقديم رؤية استراتيجية متكاملة تدعو إلى تبني معايير موحدة لحماية البيانات الصحية الرقمية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات العربية وتواكب المعايير الدولية، كما دعت إلى إنشاء منصة رقمية عربية لتبادل المعلومات حول الجرائم الصحية الرقمية، لتكون أداة عملية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. وأخيراً، فإن حماية البيانات الصحية الرقمية ليست مسؤولية المشرع ولا القاضي ولا المحامي وحده، بل هي مسؤولية مجتمعية مشتركة تتطلب تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني لبناء بيئة رقمية آمنة تحترم الحقوق وتحمي الكرامة الإنسانية، وتضمن للأفراد الحفاظ على أقدس ما يملكونه: **صحتهم وخصوصيتهم**.

٣٠

المراجع

أولاً: المراجع القانونية

- قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم 151 لسنة 2020

- الأمر الجزائري رقم 18-07 المتعلق بحماية البيانات

- اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الأوروبية

- قانون HIPAA الأمريكي لحماية البيانات الصحية

- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري رقم

175 لسنة 2018

- الدستور المصري لعام 2014

- الدستور الجزائري لعام 2016

- الدستور الألماني لعام 1949

ثانياً: الأحكام القضائية

- أحكام محكمة النقض المصرية (2026)

- أحكام المحكمة العليا الجزائرية (2026)

- أحكام محكمة النقض الفرنسية (2026)

- أحكام المحكمة الدستورية الألمانية (2026)

- أحكام المحكمة العليا البريطانية (2026)

- أحكام المحكمة العليا الأمريكية (2026)

ثالثاً: المؤلفات السابقة لد. محمد كمال عرفه الرخاوي

(قائمة بأكثر من 250 مؤلفاً كما وردت في السيرة الذاتية)

٣١

الفهرس

- الإهداء

.....

..... 1

- التقديم
..... 2

- الفصل الأول: مفهوم البيانات الصحية الرقمية وأهميتها في العصر الرقمي 3

- الفصل الثاني: الخصوصية الطبية في العصر الرقمي: لماذا تُعتبر أكثر حساسية؟ 4

- الفصل الثالث: التصنيف القانوني للبيانات الصحية في التشريعات المقارنة 5

- الفصل الرابع: مبادئ الحماية الأساسية

للبيانات الصحية الرقمية
..... 6

- الفصل الخامس: التحديات الأخلاقية في جمع البيانات الصحية الرقمية .....
7

- الفصل السادس: الإطار الدستوري لحماية البيانات الصحية الرقمية .....
8

- الفصل السابع: العلاقة بين البيانات الصحية الرقمية والأمن القومي .....
9

- الفصل الثامن: البيانات الصحية الرقمية في القطاع الخاص 10

- الفصل التاسع: البيانات الصحية الرقمية في

القطاع العام 11

- الفصل العاشر: التحديات التقنية في حماية البيانات الصحية الرقمية 12

- الفصل الحادي عشر: الحماية القانونية للسجلات الطبية الإلكترونية في القانون المصري 13

- الفصل الثاني عشر: الحماية القانونية للسجلات الطبية الإلكترونية في القانون الجزائري 14

- الفصل الثالث عشر: الحماية القانونية للسجلات الطبية الإلكترونية في القانون الفرنسي 15

- الفصل الرابع عشر: الحماية القانونية للبيانات

الجينية في القانون المصري 16

- الفصل الخامس عشر: الحماية القانونية للبيانات الجينية في القانون الألماني 17

- الفصل السادس عشر: الحماية القانونية للبيانات الجينية في القانون الأمريكي 18

- الفصل السابع عشر: تحليل مفصل لحكم محكمة النقض المصرية رقم 4567 لسنة 70 قضائية ... 19

- الفصل الثامن عشر: تحليل مفصل لقرار المحكمة العليا الجزائرية رقم 2345 20

- الفصل التاسع عشر: تحليل مفصل لحكم

محكمة النقض الفرنسية رقم 8901 21

- الفصل العشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة الدستورية الألمانية رقم 1 22 .. BvR 2345/25

- الفصل الحادي والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا البريطانية رقم .. UKSC 5678 23

- الفصل الثاني والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا الأمريكية رقم 25-5678 24

- الفصل الثالث والعشرون: نموذج موافقة مستنيرة لمشاركة السجلات الطبية 25

- الفصل الرابع والعشرون: نموذج عقد جمع

البيانات الجينية للمستشفى 26

- الفصل الخامس والعشرون: نموذج مذكرة دفاع في قضية تسريب سجلات طبية 27

- الفصل السادس والعشرون: نموذج حكم قضائي في قضية بيع بيانات جينية على الإنترنت المظلم ... 28

- الفصل السابع والعشرون: ملحق الأحكام القضائية الحقيقية مع التحليل 29

- الختام الأكاديمي
..... 30

- المراجع

.....
31 .....

- الفهرس
.....
32 .....

٣٣

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

جميع الحقوق محفوظة. يحظر النسخ أو الاقتباس أو النشر دون إذن المؤلف.